دعم تسيير المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر: مشروع PAGFAL

Supporting Public Financial Management and Local Resource Mobilisation in Algeria: PAGFAL Project

ويس بن يطو صغير [1]*، بوشعور رضية [2]

Ouis benyettou seghier[1], bouchaour radia[2]

[1] مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي، جامعة تلمسان (الجزائر)، Seghier.ouisbenyettou@univ-tlemcen.dz

[2] مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي، جامعة تلمسان (الجزائر)، bouchaourr@gmail.Com

تاريخ الاستلام: 2025/01/08 ؛ **تاريخ القبول**: 2025/02/22 ؛ **تاريخ النشر**: 2025/03/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والفنية لتسيير المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية من خلال رقمنة قطاع المالية في إطار الإصلاحات الحديثة التي تبنتها الجزائر، مع تقديم قراءة تحليلية حول التسيير الحديث للمالية العامة في الجزائر وإشكالية تعبئة الموارد العمومية المحلية وأليات تأطيرها ودعمها في إطار مشروع برنامج جديد يسمى: مشروع دعم إدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية (PAGFAL). وخلصت الدراسة الى أن هذا المشروع الناتج عن الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يشكل خطوة حاسمة في دعم أداء هياكل وزارة المالية نحو نظام معلوماتي متكامل وموحد بين إدارة الميزانية، المحاسبة والقطاعات الأخرى، كما يساهم في تعزيز تسيير المالية العامة وتعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كلمات مفتاحية: المالية العامة؛ الموارد المحلية؛ رقمنة المالية العامة؛ إدارة الميزانية؛ إدارة المحاسبة.

تصنيفات JEL : O32، H71، O33، H61.

Abstract: This study aims to examine the various theoretical and technical aspects of public finance management and local resource mobilisation through the digitisation of the finance sector within the framework of the modern reforms adopted by Algeria, while providing an analytical reading on the modern management of public finance in Algeria and the issue of local public resource mobilisation and its framing and support mechanisms under a new programme project called: Project to Support Public Finance Management and Local Resource Mobilisation (PAGFAL). The study concludes that this project, a result of the partnership between Algeria and the European Union, constitutes a decisive step in supporting the functioning of the structures of the Ministry of Finance towards an integrated and unified information system between budget management, accounting and other sectors, and contributes to strengthening the management of public finances and the mobilisation of resources to finance economic and social development.

Keywords: Public finance; domestic resources; digitisation of public finance; budget management; accounting management.

JEL Classification: O32; H71; O33; H61.

*-**المؤلف المرسل**: ويس بن يطو صغير ، **البريد الإلكتروني**: Seghier.ouisbenyettou@univ-tlemcen.dz

تمهيد

تحاول الجزائر تحسين تسيير المالية العامة، من خلال زيادة مواردها المالية المحلية وعقلنة نفقاتها، حيث تبنت تقنيات جديدة ومتطورة في تسيير ميزانيتها العامة للدولة، فاتخذت خطوة حاسمة بإجراء إصلاح عميق لنظام تسيير المالية العامة، بهدف تعزيز الانضباط الميزانياتي وتحسين تخصيص الموارد العمومية، ورفع كفاءة الخدمات المقدمة من قبل الدولة وتطبيق التسيير المتمحور حول النتائج، تجلى ذلك عند إصدار القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية، الذي دخل حيز التنفيذ بداية من سنة 2023. وفي هذا الإطار شرعت الجزائر في تنفيد تجربة مشروع جديد يتمثل في برنامج دعم تسيير المالية العمومية وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر (PAGFAL) : الذي يمثل التزاما قويا من الحكومة الجزائرية بإصلاح تسيير المالية العامة وتعبئة المزيد من الموارد المحلية، حيث يرمي هذا البرنامج إلى تحسين تسيير المالية العامة بما يمكن الإدارة الجزائرية من زيادة حس الانضباط الميزانياتي، بالإضافة إلى التخصيص الأمثل للموارد العمومية، وضمان فعالية الخدمات التي تقدمها الدولة .

انطلاقا من هذه الفكرة جاءت هذه الدراسة لتقديم قراءة تحليلية حول تسيير المالية العامة في الجزائر وإشكالية تعبئة الموارد العمومية المحلية وأليات تأطيرها ودعمها من خلال تحليل مشروع برنامج جديد (PAGFAL)، وعليه تم طرح الإشكالية: التالية: **كيف يكون تسيير المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر في إطار نظام معلوماتي موحد تحت مشروع برنامج جديد: (PAGFAL) ؟**

على أساس هذه الإشكالية تم صياغة أسئلة فرعية على النحو التالي:

- ما هو مفهوم المالية العامة ؟
- كيف يكون تسيير المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر ؟
- ما هو مشروع PAGFAL ؟ وكيف يكون دوره في تسيير المالية العامة بالجزائر ؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى :

- بيان مزايا ومكاسب التسيير المحكم للمالية العامة (النفقات والإيرادات) على التنمية في الجزائر.
- إبراز التسيير الجديد للمالية العامة في تعبئة الموارد المحلية في الجزائر.
- التعريف بمشروع PAGFAL ودوره في دعم وزارة المالية بالجزائر بالإضافة إلى دعم قدرات تعبئة الموارد الداخلية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في المكانة التي تحتلها المالية العامة في الجزائر من خلال الدور المركزي الذي تلعبه في توجيه السياسة الوطنية الاقتصادية لتحقيق أهداف التنمية، وكذلك من كونها تدعم الاستخدام الفعال والمسؤول للموارد العمومية المحلية، وهذا ما يسمح بضمان استقرار التوازنات المالية وكذا التوازنات الاقتصادية الكلية للبلاد .

منهج الدراسة: تم استخدام منهج وصفي وتحليلي في آن واحد من خلال التعرض الى الدراسة النظرية حول المالية العامة، ثم التطرق الى آليات تسيير المالية العامة في الجزائر وتعبئة الموارد المالية المحلية وصولا الى برنامج دعم تسيير المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر (PAGFAL)

أدوات الدراسة: لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الملاحظة غير المباشرة لأداء العناصر المكونة المالية العامة والموارد المحلية، تحليل المعطيات المقدمة في مشروع PAGFAL وتسجيل النتائج، وذلك من خلال جمع المعلومات النوعية والكمية من التقارير والدراسات التي أعدها الخبراء على مستوى وزارة المالية والمديرية العامة للميزانية والمحاسبة، وكذا أعمال الفريق المكلف

بتقييم الإنفاق العمومي ومشروع برنامج دعم تسيير المالية العمومية وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر ، وكذا المعلومات على مستوى الموقع الإلكتروني لوزارة المالية.

I – الإطار النظري للمالية العامة:

تعتبر المالية العامة جوهر مالية الدولة والتي تتضمن النشاط المالي للدولة بمختلف هيئاتها، تتحدد بالنفقات، الإيرادات والميزانية العامة للدولة في إطار سياسة مالية محددة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي.

I – 1 مفهوم المالية العامة: عرفت المالية العامة بتعاريف متعددة حسب كل فترة مرت بالنظام الاقتصادي:

في النظام الكلاسيكي: هي مجموعة من الوسائل التي تستطيع الدولة بواسطتها الحصول على الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، عن طريق توزيع الأعباء المترتبة بين أفراد المجتمع. (فليح، 2008، صفحة 09)

في النظام الحديث: هي مجموعة أنشطة الدولة المتمثلة في استخدام الوسائل المالية من نفقات، رسوم، ضرائب، وسائل نقدية وموازنات... إلخ، لتحقيق أهدافها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية. (يحياوي، 2003، صفحة 07)

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن المالية العامة هي إدارة إيرادات الدولة ونفقاتها وأعباء الديون من خلال مختلف المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، وتشمل المكونات الأساسية للمالية العامة الأنشطة المتعلقة بتحصيل الإيرادات، وتنظيم النفقات التي تهدف إلى دعم المجتمع، فضلا عن تنفيذ استراتيجيات التمويل العام.

– وظائف المالية العامة: ترتبط المالية العامة في الدولة بعدد من الوظائف الأساسية، من أبرزها: (المشهداني و الطائي، 2014، صفحة 95)

وظيفة التخصيص: تتعلق هذه الوظيفة بتوزيع المنافع العامة، حيث يتعين على الحكومة القيام بعدة مهام مثل: الحفاظ على النظام والقانون، الدفاع وتوفير خدمات الصحة والتعليم بالإضافة إلى بناء البنية التحتية، ويتطلب تنفيذ هذه المهام ميزانيات ضخمة، لذا يصبح من الضروري تخصيص النفقات العامة بشكل فعال لضمان تحقيق أقصى استفادة من الموارد المتاحة عبر تخصيص الإنفاق العام بصورة أكثر كفاءة.

وظيفة التوزيع: يشهد كل مجتمع تفاوتات كبيرة في الدخل والثروة، مما قد يؤدي إلى مشكلات اجتماعية كزيادة معدلات الجريمة والتجاوزات، وتتمثل وظيفة التوزيع للمالية العامة في تقليص هذه الفوارق عبر إعادة توزيع الدخل والثروة، ولتحقيق هذا الهدف يتم اتباع عدة تدابير منها:

– استخدام الضرائب التصاعدية أو فرض ضرائب أعلى على الأغنياء، وتقديم دعم للمحتاجين.

– توظيف الضرائب التصاعدية لتمويل خدمات عامة مثل: الإسكان والرعاية الصحية.

– فرض ضرائب على السلع الكمالية التي يستهلكها الأفراد ذوي الدخل المرتفع مثل: السيارات الفاخرة.

وظيفة الاستقرار: تهدف هذه الوظيفة إلى تقليل التقلبات الاقتصادية التي قد تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني من خلال السياسات المالية كتبني ميزانية تكميلية خلال فترات الركود وفائض الميزانية في فترات الازدهار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب.

– أهداف المالية العامة: تهدف الى ما يلي: (Public Finance, 2022)

التخصيص الأمثل للموارد: من خلال الإنفاق العام في القطاعات الحيوية مثل: التعليم، الصحة والنقل، تسعى المالية العامة إلى توزيع الموارد الوطنية بكفاءة لتلبية احتياجاتها الأولوية ودعم الاستثمارات المستقبلية.

إعادة توزيع الثروة: عبر الضرائب والتحويلات الاجتماعية، يتم تخصيص جزء من الموارد لصالح الأفراد الأكثر احتياجا في المجتمع، بهدف تقليص الفوارق الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

الاستقرار الاقتصادي: من خلال التحكم في العجز العام، الديون السيادية، والتعديلات الضريبية، تساهم المالية العامة في تنظيم الاقتصاد، مما يساعد على تسهيل الدورة الاقتصادية، كما أنها تعد أداة أساسية لتوجيه الاقتصاد الوطني بشكل استراتيجي وتعزيز رفاهية المجتمع.

يعد تسيير المالية العامة (FM) أحد الركائز الأساسية للإدارة المالية، حيث يتعلق بالسياسات والممارسات التي تعتمدها الحكومات لتخطيط، تنفيذ ومراقبة ميزانياتها ونفقاتها، بدءا من جمع الإيرادات وتوزيعها، وصولا إلى الإنفاق وإعداد التقارير، بالإضافة إلى التدقيق والرقابة على هذه العمليات.

I – 2 الإدارة المالية العامة: نستعرض في هذا الجزء كل من مفهوم وأهداف الإدارة المالية العامة:

– مفهوم الإدارة المالية العامة:

يرتبط مفهوم الإدارة المالية العامة بالدور التقليدي الذي تقوم به الموازنة العامة في التحكم في المال العام وتنظيم مختلف عملياته. في هذا السياق، تتمثل الإدارة المالية السليمة في تبني ممارسات تضمن تخصيص الإنفاق المالي على البنود المعتمدة وفقا للقواعد والإجراءات الروتينية، بالإضافة إلى الالتزام بالحدود المالية المحددة في قانون الموازنة السنوية. (بدوي ، 2011، صفحة 03)

أما المفهوم الحديث للإدارة المالية العامة، فقد ركز على أهمية ربط المبادئ الأساسية للإدارة المالية السليمة مع نتائج الموازنة، والتي تتجلى في الانضباط المالي والكفاءة في التخصيص والتشغيل. (بدوي ، 2011، صفحة 12)

كما تشمل الإدارة المالية العامة جميع السياسات والإجراءات التي تضمن جمع أكبر قدر ممكن من الموارد وتوجيهها بشكل فعال نحو بنود الإنفاق بما يحقق التخصيص الأمثل لتلك الموارد، ويتم ذلك من خلال تقديم الخدمات والفوائد للمواطنين وإعادة توزيع الدخل، بالإضافة إلى التعامل بكفاءة مع تقلبات الدورات الاقتصادية. (الشاذلي، 2019، صفحة 25)

ومما سبق يمكن تعريف الإدارة المالية العامة على أنها الوظيفة الإدارية التي تتعامل مع تنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف محددة بأعلى مستوى من الكفاءة وفي إطار الإمكانات المتوفرة، ضمن الظروف والملابسات القائمة، وتشمل وظيفة الإدارة المالية: التخطيط والتنظيم المالي للدولة، بالإضافة إلى المتابعة، والإشراف، والتنفيذ، والمراقبة للشؤون المالية للدولة. (ديلمي و قرومي، 2021، الصفحات 120-130)

– أهداف الإدارة المالية العامة: تكمن أهداف الإدارة المالية العامة في ثلاث (03) محاور رئيسية: (ديلمي و قرومي، 2021، الصفحات 120-130)

تحقيق الانضباط المالي: يشير إلى قدرة الحكومة على إدارة العمليات المالية بشكل منظم، مما يضمن استقرار الوضع المالي والازدهار على المدى الطويل، ويعد مقياسا لمدى قدرة السياسة المالية على الحد من الإفراط في الإنفاق والعجز، مما يعني ضرورة تغطية الحكومة لنفقاتها الحالية من الإيرادات المتاحة أو أن لا يتجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الإجمالي، كما يجب تقدير الإنفاق العام وفقا للإمكانات المالية المتوفرة وليس بناءا على احتياجات الوحدات والهيئات الإدارية المختلفة.

تحقيق الكفاءة التخصيصية: تعني تخصيص الإيرادات المالية وفقا للأولويات العامة وكفاءة البرامج الحكومية، حيث تقوم الدولة بتمويل الأنشطة الحكومية ذات الأولوية والبرامج ذات العوائد المرتفعة، خصوصا في ظل انخفاض التدفقات والسيولة المالية، مع ضمان ربط الموازنة العامة بالاستراتيجيات القومية وأولويات الإنفاق التي تحددها.

تحقيق الكفاءة التشغيلية: تشير إلى قدرة مؤسسات الدولة على تقديم مستوى محدد من الخدمات العامة باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد المالية، كما تعني إنفاق الموارد بطريقة تحقق أفضل مستوى من الخدمات العامة بما يعرف بـ"القيمة مقابل المال"، وبالتالي يرتبط مفهوم الكفاءة التشغيلية ارتباطا وثيقا بمرحلة تنفيذ الموازنة العامة.

I –3 تسيير المالية العامة:

يعد تسيير المالية العامة (FM) أحد الركائز الأساسية للإدارة المالية، حيث يتعلق بالسياسات والممارسات التي تعتمدها الحكومات لتخطيط، تنفيذ ومراقبة ميزانياتها ونفقاتها، بدءا من جمع الإيرادات وتوزيعها، وصولا إلى الإنفاق وإعداد التقارير، بالإضافة إلى التدقيق والرقابة على هذه العمليات.

– إطار وأدوات تسيير المالية العامة: تعتبر المالية العامة مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد وظروفه في دولة ما، وأحسن دليل على ذلك يظهر في الدور الذي تؤديه كل من الإيرادات العمومية (الجبائية وغير الجبائية) والنفقات العمومية (التسيير والاستثمار) باعتبارها أحد موضوعات المالية العامة التي تكشف عن الظروف السياسية والاقتصادية للدول خلال فترة معينة. (تاكرلي و قدي، 2018، الصفحات 162-176)

الممارسات الجيدة لتسيير المالية العامة : في إطار ضمان الشفافية والنجاعة لتسيير المالية العامة ومن أجل الوصول إلى حوكمة مالية ، هناك بعض الممارسات التي تخص استعمال مجموعة من الأدوات خصوصا فيما يتعلق بالنشاط الموازناتي ، الجبائي وأيضا فيما يتعلق بالمعايير الأخلاقية في تسيير المالية العامة .

يتم تسيير المالية العامة في إطار قانوني وإداري واضح ودقيق من خلال مختلف مصادر التشريع الجبائي وقوانين المالية السنوية وكذا التصحيحية ومختلف، وبخصوص الممارسات المطلوبة في ظل مختلف نشاطات المالية العمومية يمكننا تحديد المبادئ التالية: (تاكرلي و قدي، 2018، الصفحات 162 - 176)

– في إطار النشاط الميزانياتي : إن الممارسات الجيدة في كل التزام أو إنفاق للمال العام لابد أن تحكمه تشريعات موازناتية شاملة وقواعد إدارية متاحة، حيث يمكن الوصول إلى :

– إعادة توجيه السياسة الميزانياتية نحو ميزانية قائمة على النتائج.

– اعتماد مبدأ تعدد السنوات بالنسبة للنفقات العمومية وميزانية البرامج على المدى المتوسط للحصول على نظرة بعيدة المدى.

– ترشيد الإنفاق العام من خلال تعزيز الرقابة القبلية والبعدية على النفقات العمومية.

– الالتزام بالتفكير حول أساليب تمويل تسيير المرافق العمومية ذات الطابع التجاري خارج الميزانية.

– في المجال الجبائي: باعتبار أن المادة الجبائية تمثل مركز اهتمام كل دولة ، كونها من المصادر الأساسية المفضلة لتمويل الاقتصاد ولهذا لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعض الشروط والمعايير الخاصة بهذا المجال أهمها :

– وجود قاعدة قانونية صريحة لكل الاقتطاعات الجبائية، بحيث لا يكفي أن تكون القوانين الجبائية متاحة للجمهور، بل مفهومة أيضا بهدف تجنب كل تعقيد أو خلط ، ولا بد من توفرها في شكل منظم يدرج فيه كل العناصر الضرورية لتحديد الخضوع الضريبي مع وضع إجراءات التحصيل، وذلك بإدراج السياسة الجبائية في إطار تبسيط إجراءات فرض الضريبة بالنظر إلى كونها تسمح بإدماج الناشطين في الاقتصاد الموازي بالإطار القانوني وكذلك حث المكلفين بالضريبة على مزيد من الشفافية في تصريحاتهم لدى إدارة الضرائب .

– التحسين الدوري والمنتظم للقوانين والتشريعات الجبائية الذي يسمح بالتكيف مع الظروف الاقتصادية، لأن الأمر يتعلق بسياسة تندرج في إطار تدابير عاجلة ترمي إلى ضبط وضعية اقتصادية معينة.

– يجب أن تحظى التدابير الجديدة المتعلقة بإيرادات الميزانية بإشهار، اتصال وإعلام ملائم وكاف لتمكين الممولين من فهمها، لهذا الغرض لا بد من وضع الوثائق المعتمدة من طرف مصالح الضرائب في متناول الجمهور لتطبيق القوانين الجبائية، وهذا لإضفاء المصداقية والثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية (أي بين المواطن والإدارة).

– يجب أن ترمي السياسة الجبائية إلى تشجيع أشكال جديدة لتمويل الاقتصاد بتوسيع الوعاء الضريبي وهذا بتنوع الاقتصاد من خلال الحث على الاستثمار بواسطة تدابير ومزايا جبائية.

– في مجال أخلاقيات المهنة: أن تخضع سلوكيات الموظفين إلى قواعد أخلاقية شفافة بعيدة عن كل شبهة، بحيث على أعوان الدولة الذين تقع على عاتقهم مسؤولية تسيير الأموال العمومية أو اتخاذ قرارات متعلقة بتحصيل الإيرادات العمومية أو باستعمالها، أن يخضعوا الى قواعد قانونية تمنع عليهم القيام بأي تصرف منافي لأخلاقيات المهنة التي تطرقت إليها المنظمات الدولية وكذا الحكومات على شكل مدونات موظفي الإدارة العمومية بصفة عامة ومدونات إدارة الضرائب بصفة خاصة التي تشترك فيما بينها في معاقبة التصرفات غير الأخلاقية كالرشوة، استعمال النفوذ، إفشاء السر المهني، عدم احترام قواعد الصفقات العمومية، حيث تتلخص هذه الأخلاقيات في النزاهة وأخلاقيات المهنة. (Ministère des finances, 2023, pp. 01 - 03)

– أهداف تسيير المالية العامة: تنبثق أهمية تسيير المالية العامة من الدور الرئيسي الذي تلعبه في الدول التي تطمح الى التطور والتنمية، حيث تكمن أهداف تسيير المالية العامة في دعم الاستخدام الفعال والمسؤول للموارد العمومية، وتضمن استقرار الاقتصاد القومي وتجنيد الموارد اللازمة لتلبية الأولويات الوطنية.

إن تسيير المالية العامة يغطي جميع مراحل دورة الميزانية، من تحضير الميزانية، الرقابة والمراجعة الداخلية، الصفقات العمومية، ميكانيزمات متابعة وتحضير التقارير وكذا المراجعة الخارجية. ولبلوغ هذه الأهداف على مسيري هياكل الميزانية، النظام المصرفي والمالي وكذا النظام الضريبي احترام معايير الشفافية والفعالية للتمكن من محاربة كل نشاط قائم على عمليات مالية غامضة، وهذا ينطوي على أهداف جوهرية لترقية الحوكمة الاقتصادية والمالية للمالية العامة، الشيء الذي يعمل عليه ويحث عليه كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. من هذا المنطلق أصبح التسيير السليم والشفاف للمالية العامة رهانا رئيسيا من أجل الدفع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلد ما. (Banque Mondiale)

II– تسيير المالية العمومية في الجزائر:

تلعب السياسة المالية في الجزائر دورًا حيويًا في النشاط الاقتصادي، إذ تعد الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدولة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحفيز التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن مكافحة الفقر، كما تساهم من خلال الإيرادات والنفقات بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من المشاكل الاقتصادية مثل: البطالة، التضخم والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، ومع ذلك فإن نجاح هذه السياسة يعتمد بشكل أساسي على كفاءة تخصيص الموارد العامة، وفعالية توجيه الإنفاق العام وترشيده، فضلا عن قدرتها على تنمية الإيرادات المستدامة والمتجددة.

II–1 مسار إصلاح المالية العامة في الجزائر:

بذلت الجزائر مثل العديد من الدول الريعية، جهودا كبيرة لإصلاح أوضاعها المالية منذ أزمة النفط عام 1986، وركزت على تنويع مصادر الإيرادات الضريبية لتغطية الزيادة الكبيرة في النفقات العامة، ومع الانخفاض الحاد في أسعار النفط منتصف عام 2014 تفاقمت الأزمة الاقتصادية، مما دفع الحكومة إلى التحذير من خطر استنزاف الاحتياطات المالية العامة. وفي عام 2018 بدأت الجزائر في إجراء إصلاحات جذرية وعميقة في ماليتها العامة، فتم إلغاء القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية الصادر في 1984، والذي أصبح غير ملائم للتحولات الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية، ولا يتناسب مع المبادئ القانونية المعاصرة في إدارة الشؤون العامة. على هذا الأساس، اعتمدت الجزائر قانونا عضويا جديدا رقم: 15/18 المؤرخ في: 2018

الذي يمثل إطارا جديدا لإدارة المالية العامة، ويهدف إلى إحداث تحول جوهري في طريقة تسيير المال العام، من خلال إصلاح النظام الميزانياتي والمحاسبي، مع التركيز على الموازنة الموجهة لتحقيق نتائج ملموسة وفقا لأهداف محددة، مما يعكس تبني مقاربة جديدة في تدابير المالية العامة عبر تحديث ميزانيتها.

تتلاقى معظم الإصلاحات الميزانياتية على مستوى العالم في تبني نظام ميزانية البرامج والأداء، وهو النهج الذي اتبعته الجزائر منذ نحو عقدين في التحضير لإصلاح شامل لنظام التسيير الميزانياتي للدولة، بما في ذلك النظام المحاسبي، تحت مسمى "**عصرنة الأنظمة الميزانياتية**". يهدف هذا الإصلاح بشكل أساسي إلى اعتماد نظام ميزانية البرامج والأداء، مع الاعتراف بأهمية هذا النظام في تحسين كفاءة نفقات الدولة وضمان الاستخدام الأمثل والشفاف للموارد العامة، ومن أبرز ملامح هذا الإصلاح: الانتقال من ميزانية الوسائل إلى ميزانية البرامج والأهداف، تعزيز الحوكمة المالية، ترشيد النفقات العامة، تحسين الإيرادات غير النفطية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في هذا السياق.

اتخذت الجزائر خطوة حاسمة نحو إصلاح عميق في نظام تسيير المالية العامة، يهدف إلى تعزيز الانضباط الميزانياتي، تحسين تخصيص الموارد العامة وزيادة كفاءة الخدمات التي تقدمها الدولة، بالإضافة إلى ذلك يسعى الإصلاح إلى تغيير النموذج الاقتصادي الجزائري، خاصة من خلال تقليل الاعتماد على النفط والغاز وتعزيز التنوع الاقتصادي عبر تحديث النظام المالي وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

II– 2 التسيير الحديث للمالية العمومية في الجزائر:

يعد التسيير الحديث للمالية العامة الذي يرتكز على احترام مبادئ الشفافية، المشاركة والمساءلة أمرا أساسيا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية مثل: تحقيق نمو اقتصادي مستدام، التحكم في التضخم، توفير فرص العمل الكاملة، والعمل على تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، ويشمل هذا التسيير الإجراءات والمعايير المتبعة في جمع الموارد المالية وإدارة النفقات العامة بما يضمن توجيهها بشكل سليم، فالتسيير المالي الحديث يعتبر الأداة الرئيسية للحكومة لتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية بهدف تخصيص الموارد المالية المحدودة المتاحة للإنفاق العام بشكل أكثر كفاءة وفعالية، حيث أنه يهدف الى: (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024)

- **تحسين الكفاءة المالية:** تعزيز الاستفادة القصوى من الموارد المالية العامة لتحقيق أقصى فعالية من الميزانية.
- **زيادة الشفافية والمساءلة:** تعزيز مستوى الشفافية في إدارة الأموال العامة وتسهيل عملية الرقابة والمحاسبة.
- **تعزيز التخطيط الاستراتيجي:** تطوير استراتيجيات مالية طويلة المدى تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- **تطوير نظم المعلومات المالية:** الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتسهيل جمع وتحليل البيانات المالية.
- **تعزيز التعاون بين القطاعات:** تحسين التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة من أجل تعزيز الأداء المالي.
- **تحسين تقديم الخدمات العامة:** ضمان تقديم خدمات عامة ذات جودة عالية تلبي احتياجات المواطنين.
- **التحكم في الدين العمومي:** إدارة الدين العام بفعالية لضمان استدامته وتقليل المخاطر المالية.
- **تعزيز التنمية الاقتصادية:** توجيه الموارد المالية نحو مشاريع تنموية تساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

كل هذه الأهداف تساهم في تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز استقرار الاقتصاد الوطني.

II – 3 تعبئة الموارد المحلية: (La mobilisation des ressources)

إن المراد بتعبئة الموارد هو العمل على تعزيز وتنمية الموارد وتوجيه التركيز على ما يدعم النمو الاقتصادي، كما يتطلب ذلك تقليل التبذير في استخدامها وإعادة تنظيم أولويات توظيفها بما يتناسب مع درجة تلبية الاحتياجات الأساسية. وعند الحديث

عن تعبئة الموارد، يجب أخذ ثلاثة جوانب في الاعتبار: أولا: ضرورة مضاعفة الموارد قدر الإمكان، ثانيا: ضمان تخصيص هذه الموارد للاستخدام المنتج، وأخيرا: التأكيد على ضرورة استخدامها بكفاءة عالية. (Bouvier, 1996, p. 23)

يعتبر أرثر لويس (Arthur Louis) 1954م الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد في منتصف خمسينيات القرن الماضي، أول من أشار إلى ضرورة وأهمية تعبئة الموارد المحلية لتحقيق التنمية، جاء ذلك في مقالته الشهرية حول التنمية الاقتصادية، حيث طرح رؤية مفادها أن هناك إمكانيات غير محدودة للعمل، وركز على الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل اقتصادات الدول الفقيرة، في الخمسينيات، حيث قدم نظرية التحولات الهيكلية التي تعتمد بشكل كبير على الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي والخدماتي، مما يجعل الاقتصاد أكثر مرونة وقادرا على مواجهة التغيرات في الطلب، كان نموذجه في التنمية يرتكز على تحويل الريف إلى الحضر، والزراعة إلى الصناعة. (باركة و مسعودي، 2016، الصفحات 32 – 50)

مما سبق يتبين أن تعبئة الموارد تعني العمل على تنمية وزيادة الموارد، سواء من خلال خلق موارد جديدة مثل: فرض ضرائب ورسوم جديدة، أو من خلال تحسين تحصيل الموارد المتاحة عبر اتباع سياسة مكافحة الغش والتهرب الضريبي، بالإضافة إلى سياسة جرد الأملاك العامة، كما يشمل ذلك العمل على تطوير سياسات إيرادات استغلال الأملاك والمصادر الأخرى.

1– تعبئة الموارد المحلية في الجزائر: تكون على مستوى الجماعات المحلية (الولايات، البلديات)، حيث تساهم في تخفيف العبء والتكاليف عن الحكومة وميزانية الوزارات المختلفة، في حين تتحمل السلطة المركزية مسؤولية تمويل المشاريع والبرامج ذات البعد الوطني، وتقع على عاتق الجماعات المحلية مسؤولية تمويل برامجها المحلية ونفقات تشغيل مرافقها، خاصة في فترات الكساد التي قد تتعرض لها الدولة، كما أنها تساهم في تقليص اعتمادها على المساعدات والإعانات المقدمة من السلطة المركزية أو من صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، مما يمنح الجماعات المحلية مزيدا من الحرية في تحديد مشاريعها واحتياجاتها. (بلعيد، 2019، الصفحات 30 – 42)

2– متطلبات عملية تعبئة الموارد المحلية: تعبئة الموارد المحلية تتطلب اتباع سيرورة واستراتيجية فعالة لتنفيذها بشكل ناجح، وللتغلب على التحديات التي قد تواجهها.

3– التحديات والصعوبات التي تواجه عملية تعبئة الموارد المحلية: تواجه الجماعات المحلية، العديد من التحديات والصعوبات في عملية تعبئة مواردها. ومن أبرز هذه التحديات: (باركة و مسعودي، 2016، الصفحات 32 – 50)

– قلة الموارد مقارنة مع الاحتياجات المحلية.

– ضعف التأثير في الإيرادات، حيث تتكون الميزانيات المحلية من إيرادات ضريبية خاضعة لسلطة الدولة، بالإضافة إلى المساعدات والإعانات التي تتلقاها البلدية من الدولة ومن صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية، وتبقى الإيرادات التي يمكن التأثير فيها والتحكم بها، هي مداخيل أملاك الجماعات المحلية وإيرادات استغلالها، حيث إن هذه الإيرادات تعاني من ضعف بسبب عدم استغلالها أو إدارتها بالشكل الأمثل.

– غياب الفعالية في عملية تعبئة الموارد. المحلية

– معاناة النظام الضريبي المحلي من عدة مشاكل وعوائق، حيث أن تبعيته للدولة تحد من حصيلة الضرائب، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالغش والتهرب الضريبي فضلا عن قصور نظام التحصيل والمراقبة، محدودية الثقافة الضريبية لدى المكلفين وضعف الإمكانيات المادية والبشرية على مستوى المصالح الجبائي، كلها عوامل تؤدي الى تدني حصيلة الموارد المحلية من الضرائب.

– الصعوبات المتعلقة بحصيلة الأملاك الناتجة عن عدم مراجعة أسعار الإيجار للممتلكات المحلية، بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكافي بالمتابعة والتحصيل من قبل المحاسب العمومي لهذه الإيرادات.

4- السياسات الواجب اتباعها لتعبئة الموارد المحلية: من أجل تنمية الموارد المحلية وتجاوز العجز في ماليتها، يجب إيجاد حلول وسياسات تعزز عملية تعبئة الموارد، ومن أبرز هذه السياسات: (بلعيد، 2019، الصفحات 30 - 42)

- تحسين إدارة المالية المحلية من خلال استغلال وسائلها المالية بشكل أفضل لتلبية احتياجاتها المحلية، في هذا السياق تعتمد هذه الاستراتيجية أساسا على إصلاح النظام الضريبي.
- تطوير وتنمية الإيرادات غير الجبائية من خلال تحسين استغلال الأملاك العامة وزيادة مردودية منتجات الاستغلال.
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتفعيل أدوات التحصيل من خلال توعية المكلفين بالضريبة نحو تحقيق التنمية المحلية وتحسين آليات الرقابة على مراحل التحصيل.
- تفعيل قوانين الرقابة للحد من الهدر، التبذير والاختلاس وتعزيز الرقابة على المال العام وتطوير آلياتها.
- ترقية الثروات وتطوير السياحة التي تمثل مصدرا ماليا هاما إذا تم استغلالها بشكل جيد، إضافة إلى الأنشطة الأخرى مثل: ترقية الصناعات التقليدية وتربية المائيات.

II – 4 مشروع رقمنة المالية العامة في الجزائر:

تولي الجزائر اهتماماً بالغاً بإدماج التكنولوجيات الحديثة، لاسيما الذكاء الاصطناعي والرقمنة، في تعزيز إدارة المالية العامة وضمان اقتصاد حديث وتنافسي. فقد تم دعم تنفيذ إصلاحات المالية العامة التي يقودها القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية عبر التحول الرقمي، من خلال تطوير نظام معلوماتي قوي وفعّال يضمن الامتثال. كما أن السلطات العمومية عازمة على إتمام التحول الرقمي في القطاع، حيث يعد النظام المعلوماتي الخاص بالمحاسبة أداة أساسية في إدارة المالية العامة، إذ يغطي جزءاً كبيراً من هيكل الميزانية والمحاسبة.

الأنظمة المعلوماتية المدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة: بدأت الجزائر مشروع تحديث أنظمة الميزانية والمحاسبة منذ عام 2005، حيث قامت وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية) بتوقيع عقد مع مكتب استشارات كندي لوضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العامة. جاء ذلك في إطار القرض المقدم من البنك الدولي، ونتج عن هذا التعاون إعداد مجموعة من التقارير التي ساعدت في تحديد المحاور الرئيسية لهذا المشروع، والتي تم التركيز فيها على محورين أساسيين هما: (حاج جاب الله، 2018، صفحة 03)

أولا: الجوانب المتعلقة بالميزانية: يهدف الإصلاح إلى إرساء نظام جديد لإدارة النفقات يشمل كافة جوانب إعداد الميزانية، المحاسبة، والرقابة على النفقات العامة. وقد تم تحديد عناصر هذا النظام في النقاط التالية :

إعداد الميزانية: تتم وفقا لنظام متعدد السنوات لتحسين عرض ونشر الميزانية العامة للدولة، مما يعزز الشفافية ويسهل فهم الأرقام وتفسيرها، تطوير وظيفة الاستشارة في وزارة المالية بالاعتماد على الخبرات والتجارب العالمية في هذا المجال، إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات العامة بهدف تبسيط العمليات و تقليص الفترة الزمنية لتحقيق نجاح العملية ككل.

مشاريع تصميم أنظمة المعلومات المدمجة للتسيير المالي: نظرا لتعدد وتعقيد مهام وزارة المالية، تم الشروع إعداد مخطط توجيهي خاص بالإعلام الآلي لوزارة من خلال رقمنة العمليات المتمثلة في مجموعة من الأنظمة المعلوماتية التي تختلف من حيث نطاق العمليات التي تغطيها، حيث تم تطوير نظام رقمي موحد يدمج أنشطة كافة المديريات العامة للوزارة، إلى جانب أنظمة خاصة بكل مديرية على حدة، وذلك من أجل إعداد وتطوير نظام مدمج لإدارة التسيير المالي مع الالتزام بمبدأ السنوية كما هو معتمد حاليا.

نظام المعلومات الموحد لوزارة المالية SIGB ''نظام المعلومات المدمج لعمليات التسيير الميزانياتي'': يهدف هذا النظام إلى تطبيق وسائل حديثة للتسيير المالي والمحاسبي لمالية الدولة، بحيث تكون هذه الوسائل : (لكحل و لكحل، 2023، الصفحات 417 - 432)

- موحدة ومشتركة بين كل من الأمر بالصرف، المحاسب العمومي، والمراقب المالي .
- مشتركة بين كافة الوزارات والإدارات المنفقة .
- موحدة بين المصالح المركزية وغير الممركزة لكل وزارة .

يتيح النظام الجديد لإدارة مالية الدولة التسيير المدمج والآني لعدد من الوظائف الأساسية، بما في ذلك :

- تنفيذ ميزانية الدولة ومتابعة حركة الاعتمادات خلال السنة المالية .
- تنفيذ النفقات العامة بدءا من الالتزام بالنفقة، مرورا بالأمر بالدفع والتصفية، وصولا إلى دفع النفقة.
- إصدار وتحصيل الإيرادات الناتجة عن الضرائب وإيرادات أملاك الدولة .
- إدارة الحسابات المختلفة للدولة، بما في ذلك المحاسبة العامة والمحاسبة الإدارية .

يعتمد نظام (SIGB) أساسا على العمليات المتعلقة بإعداد الميزانية وتنفيذها، خاصة في ما يتعلق بالنفقات العامة. لذا، سيتم ربط الأنظمة المعلوماتية غير المدمجة في هذا النظام من خلال واجهات تتيح التواصل بين هذه الأنظمة، مما يوفر رؤية شاملة ومتكاملة لإدارة المالية العامة للدولة. وتشمل هذه الواجهات أنظمة المعلومات غير المدمجة المتعلقة بتسيير:

- الإيرادات الجبائية التي تشرف عليها المديرية العامة للضرائب.
- إيرادات الجمارك التي تشرف عليها المديرية العامة للجمارك.
- الإيرادات المتعلقة بأملاك الدولة التي تشرف عليها المديرية العامة للأملاك الوطنية.

ثالثا: نظام المعلومات المديرية العامة للمحاسبة: تم تطوير هذا النظام بواسطة كفاءات وطنية فيما يخص البرامج المستخدمة في الخزينة العمومية، حيث تغطي هذه التطبيقات كافة وظائف الخزينة. كان من الضروري أن تمتلك الخزينة العمومية جميع الإمكانيات المتاحة لتوظيف التكنولوجيات الحديثة في مجال الإعلام والاتصال من أجل تحسين تبادل المعلومات داخلياً ومع الشركاء الوظيفيين. في إطار السعي لضبط المقاييس وتحقيق التنسيق، تسعى المديرية العامة للمحاسبة إلى استخدام التطبيقات الوطنية فقط في تنفيذ نشاطاتها داخل الشبكة المحاسبية للخزينة (المصالح المركزية واللامركزية)، وذلك لتغطية جميع المهام والأنشطة الموكلة إلى الخزينة العمومية على جميع المستويات، مثل: التحصيل، تسيير الجماعات والمؤسسات العمومية، نفقات الدولة، المحاسبة والخزينة. (لكحل و لكحل، 2023، الصفحات 417 - 432)

III– مشروع دعم الإدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر(PAGFAL)

بعد اعتماد القانون العضوي المتعلق بقوانين الميزانية (LOLF) رقم 18-15 بتاريخ 2 سبتمبر 2018، بدأت السلطات الجزائرية فعليا في إصلاح إدارة المالية العامة، والذي يعتمد الآن على البرمجة متعددة السنوات وإدارة ميزانية البرامج والأداء، ووفقا لأحكام قانون المالية لعام 2023، تم إدراج مشروع PAGFAL في إطار ميزانية البرامج، رغم أن جميع الأعمال اللازمة لتنفيذه لم تكتمل بعد.

III –1 ما هو مشروع PAGFAL؟

PAGFAL أي: مشروع دعم إدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية، وهو برنامج مصمم في إطار رقمنة إدارة المالية العامة في الجزائر لتطوير القدرات القيادية في وزارة المالية لتنفيذ الإصلاحات، تحسين جودة الإنفاق، إقامة نظام محاسبة يعتمد على الحقوق المكتسبة، تعزيز عمليات التقييم والمتابعة الدورية، ودعم قدرات تعبئة الموارد الداخلية، وذلك من خلال إصلاح

المالية العامة ودعم تنفيذ الإصلاحات في المجالات الأفقية للقطاعات الكبرى الاقتصادية، بما في ذلك تطبيق النظام المتكامل للتسيير الميزانياتي والمحاسبي (SIGB).(Group AFD Expertse France, 2024, pp. 01 - 04)

III –1 أهداف مشروع PAGFAL:

يهدف هذا المشروع الى دعم وزارة المالية الجزائرية (على وجه الخصوص: المديرية العامة للرقمنة وأنظمة المعلومات الاقتصادية)، كما يسعى الى تحقيق الأهداف التالية: (Group AFD Expertse France, 2024, pp. 01 - 04)

- تعزيز القدرات القيادية لتنفيذ الإصلاحات في وزارة المالية.
- تحسين جودة الإنفاق.
- إقامة نظام محاسبة عامة قائم على الحقوق المكتسبة.
- تحسين عمليات التقييم والمتابعة الدورية للميزانية والخزينة.
- دعم قدرات تعبئة الموارد الداخلية.

III –2 محاور مشروع PAGFAL:

يركز المشروع على أربعة (04) محاور رئيسية طبقا للأهداف المسطرة: (Group AFD Expertse France, 2024, pp. 01 - 04)

- تطوير قدرات وزارة المالية.
- تحسين جودة الإنفاق.
- الحفاظ على الحسابات العامة.
- تعزيز تعبئة الموارد المحلية.

بناءا على المحاور المذكورة، تندرج المهمة الرئيسية للمشروع ضمن نطاق الهدف الأول المحدد، وهو "تحسين قدرات وزارة المالية"، وبشكل أكثر تحديدا ضمن النتيجة المتوقعة التي تتمثل في: "نشر النظام المتكامل لإدارة الميزانية والمحاسبة"، حيث يعد هذا النظام الذي يعرف بـ "الإدارة المتكاملة للميزانية والمحاسبة" (SIGB)، حلا تم تطويره بواسطة مجموعة من الشركاء في إطار برنامج سابق ممول من الاتحاد الأوروبي، ويعتبر هذا النظام الأداة الرقمية التي تتيح تنفيذ الميزانية في إطار البرامج المختلفة، إلى جانب إدارة حسابات الميزانية والحسابات العامة استنادا إلى مبدأ الاستحقاق، كما يعتمد النظام على تكنولوجيا واجهات التشغيل SAP المشهورة في مجال تخطيط موارد المؤسسات. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024)

يشكل نظام المعلومات المالية للدولة (SIFE) عنصرا أساسيا في المالية العامة للدولة، حيث يغطي كافة جوانب المالية العامة مثل النفقات، الإيرادات، النقدية ووسائل الدفع، ويعد هذا النظام جوهرا رئيسيا إلى جانب نظام إعداد وبرمجة الميزانية.

وفي إطار برنامج PAGFAL، قررت وزارة المالية تقديم الدعم لتوسيع نطاق استخدام نظام إعداد وبرمجة الموازنة العامة في مواقع تجريبية في الجزائر، تشمل خمس وزارات وولايتين، كما تم الإعداد لتعميمه من خلال تنفيذ جزئي لتجربة نظام SAP (تخطيط موارد المؤسسات)، مع الاستعانة بخبراء متخصصين لدعم الفريق الجديد وتقديم الاستشارات اللازمة في جميع أنشطته المستقبلية. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2024)

III–3 أنشطة مشروع PAGFAL: تتمثل أنشطة البعثة في مساعدة وتقديم المشورة لفريق الدعم الذي يجري إنشاؤه حاليا في جميع أنشطته المستقبلية وهي: (Group AFD Expertse France, 2024, pp. 01 - 04)

1- إدارة تفويضات نظام التشغيل SAP من خلال إنشاء وتعديل الأدوار وكشف الأخطاء وإصلاحها لدعم المستخدمين عند ظهور مشاكل في التفويض.

2- سلامة بيئة نظام التشغيل SAP وذلك عن طريق: تطبيق الملاحظات التصحيحية للنظام (الفنية والوظيفية)، إدارة ومراقبة CTS (أوامر النقل) وضمان ترقية جميع آليات التكوين والتطوير في البيئات المختلفة.

3- مراقبة وظائف واجهات نظام التشغيل SAP.

4 - إيقاف وإعادة تشغيل نظام SAP .

5- كشف أخطاء واجهات نظام التشغيل SAP ثم إصلاحها (الصيانة، الترقية و التثبيت).

6- كتابة وتحديث وثائق وإجراءات نظام التشغيل SAP.

7- تنفيذ مهام صيانة قاعدة بيانات نظام تشغيل SAP من خلال إدارة المساحة، إعادة تنظيم قاعدة البيانات، تعريف وتنفيذ استراتيجيات النسخ الاحتياطي واستراتيجيات الاستعادة.

8- تنفيذ مهام التثبيت، إدارة العملاء وتحديث الأنظمة المختلفة.

9- تحديد المستخدمين غير النشطين، وتصنيف المستخدمين.

III-3 إطلاق مشروع (PAGFAL):

تم إطلاق المشروع في 26 أوت 2024 من قبل المديرية الوطنية للبرامج بوزارة المالية ورئيس مشروع (PAGFAL)، بعد الاتفاق على تفاصيله خلال الاجتماع الأول الذي ترأسه وزير المالية في 19 فبراير 2024، بمقر الوزارة. حضر الاجتماع أعضاء اللجنة المكلفة بمتابعة برنامج دعم إدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر (PAGFAL)، بالإضافة إلى رئيسة عمليات التعاون لوفد الاتحاد الأوروبي في الجزائر، ومدير قسم الحوكمة للوكالة الفرنسية للخبرة الفنية والدولية، وممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)، إلى جانب المدراء العامين للوزارة وعدد من الإطارات. ويشمل هذا البرنامج الإصلاحات الرئيسية في الدولة، وكذلك إصلاحات المالية العامة التي نص عليها القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية. (وزارة المالية، 2024)

III -3 إطلاق المراحل الأولى من نشر النظام المتكامل لإدارة الميزانية SIGB:

في اجتماع وزير المالية يوم 28 نوفمبر 2024 بمقر الوزارة، تم الإعلان عن إطلاق المرحلة الأولى من نشر النظام المتكامل لتسيير الميزانية، والتي تشمل تطبيق النظام على أربع مديريات عامة بالوزارة وهي:

- المديرية العامة للجمارك DGD
- المديرية العامة للمحاسبة والخزينة DGCT
- المديرية العامة للميزانية DGB
- المديرية العامة للضرائب DGI

خلال الاجتماع، قدمت فرق وزارة المالية، بدعم من فريق مشروع دعم الإدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر، ما يلي:

1- الهندسة التقنية للنظام: تعتمد على بنية تحتية متقدمة تشمل خوادم (واجهات) معتمدة تضمن أداءا عاليا وأمانا معززا.

2- النطاق الوظيفي للنظام: يشمل إدارة الإيرادات (الجبائية الجمركية والعقارية) والنفقات، مع تغطية كافة مراحل تنفيذ الميزانية من الالتزام إلى الإنجاز، التصفية، إصدار أوامر الدفع وتنفيذها. (وزارة المالية، 2024)

كما تم عرض حي للنظام موضحا خصائصه المختلفة، مع إبراز كفاءته ودقته في تنفيذ العمليات المالية.

يعد النظام المتكامل لتسيير الميزانية (SIGB) حجر الزاوية في تحديث المالية العامة، إذ يهدف إلى تعزيز الانضباط الميزانياتي، تحسين استخدام الموارد العامة، تعزيز الشفافية وزيادة كفاءة الخدمات العامة، فضلا عن تحسين مناخ الأعمال، كما سيساهم النظام في تحسين إدارة الميزانيات العامة استنادا إلى الحقوق المستحقة، تأمين البيانات المالية وتحقيق تكامل شفاف بين أنظمة المعلومات، مما يسهل تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة.

سيتم تنفيذ نشر النظام بشكل تدريجي وفقًا للخطة التالية: (وزارة المالية، 2024)

– **المرحلة الأولى**: دمج جميع المديريات التابعة لوزارة المالية.

– **المرحلة الثانية**: التوسع ليشمل وزارة التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، الفلاحة والتنمية الريفية والأشغال العمومية.

– **المرحلة الثالثة**: التعميم الكامل ليشمل جميع الإدارات العمومية بحلول عام 2027.

تم استضافة هذا النظام في مركز بيانات وزارة المالية، الذي يعتمد على بنية تحتية حديثة ومعتمدة وفقً لمعايير TIER3، مما يضمن توافرا عاليا وأمانا متقدما وقابلية للتوسع لتلبية احتياجات الإدارة المتزايدة، حيث تعكس هذه الخطوة التزام وزارة المالية بتحديث عمليات إدارة الميزانية والمحاسبة وتعزيز الفعالية والشفافية، وبالتالي تحسين أداء المالية العامة.

III–4 برنامج تعزيز مقاربة إطار النفقات متوسط المدى (CDMT):

في إطار استكمال تنفيذ برامج التكوين الهادفة إلى تعزيز مقاربة إطار نفقات متوسط المدى (CDMT) من قبل الفاعلين الرئيسيين في إعداد الميزانية بوزارة المالية، وفي إطار مشروع دعم إدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر (PAGFAL)، تم تنظيم دورات تدريبية موجهة لإطارات وزارة المالية (المديرية العامة للميزانية) وللجهات المعنية بالقطاعات، بالإضافة إلى مراقبي الميزانية في الوزارات الخمسة التجريبية (المالية، التربية الوطنية، التعليم العالي والبحث العلمي، الفلاحة والتنمية الريفية، والأشغال العمومية والمنشآت القاعدية). تمحورت الدورات حول الأدوار والمسؤوليات في إعداد ميزانية البرامج، إلى جانب الأدوات والإجراءات العملية المتعلقة بذلك. كما تم تخصيص تطبيقات جماعية لمناقشة كيفية إعداد الميزانية المتوقعة، التدابير الجديدة المتخذة، وسبل تحقيق الاقتصاد في النفقات وتعزيز هامش المناورة. يأتي هذا في إطار مواصلة تحسين جودة النفقات في إطار مشروع دعم الإدارة المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر. (المديرية العامة للميزانية، 2024)

الخلاصة:

لقد حقق القطاع المالي تقدما كبيرا في مجال ترشيد الإنفاق العام والميزانية، من خلال تنفيذ النصوص التطبيقية المدرجة في القانون العضوي 18–15 المتعلق بقوانين المالية وقانون المحاسبة العمومية الجديد 23–07 كما تم إطلاق ورشات عمل حول الإصلاح المالي من أجل توحيد نظام معلومات متكامل ومدمج للميزانية والمحاسبة بين قطاعات المالية والوزارات التنفيذية للدولة في إطار ما يسمى برقمنة المالية العامة.

مشروع (PAGFAL) كجزء من برنامج الحكومة في التسيير الحديث للمالية العامة له أبعاد استراتيجية في استكشاف سبل تحسين، تقييم ومتابعة تنفيذ برنامج دعم تسيير المالية العامة وتعبئة الموارد المحلية في الجزائر، من حيث عرض تفاصيل شاملة حول التدابير الرئيسية التي يتضمنها هذا البرنامج الهام، بما في ذلك تعزيز قدرات وزارة المالية في التسيير المالي وتأسيس الآليات اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الميزانياتية، بالإضافة إلى نشر ثقافة التغيير داخل الإدارة من خلال إزالة العقبات التي تعترض تحقيق هذا الهدف مع التأكيد على أهمية ترسيخ مبدأ الشفافية والمسؤولية، وهذا ما يمثل ثمرة التعاون بين الحكومة

الجزائرية والاتحاد الأوروبي، التي تعد خطوة هامة نحو تعزيز إدارة المالية العامة وتعبئة الموارد الضرورية لدعم تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

من خلال الدراسة المقدمة توصلنا الى النتائج التالية:

– يعتبر تطبيق التسيير الميزانياتي الجديد تحديا لتحسين تسيير المالية العامة للدولة من خلال الشفافية والوضوح للمواطن والمنفذ والمسؤول بقرارات واضحة وعملية قابلية للقياس .

– إن التسيير القائم على النتائج يدعم توظيف الموارد العمومية المحلية بأكثر نجاعة وفعالية للمحافظة على المال العام من خلال استعمال أقل ما يمكن من الموارد المتاحة سواء بشرية ، مادية أو مالية.

– إن نظام المعلومات المتكامل الموحد هو النظام الوحيد القادر على توفير الوسائل الإدارية والتقنية الجديدة في التسيير الفعال للمالية العمومية، والحفاظ على اقتصاد حديث وتنافسي .

– إن مشروع (PAGFAL) في مرحلته الأولى، يمثل عملية توجيهية لإعداد الميزانية بشكل متوقع ومراقبة أفضل للنفقات العامة وإدارة الموارد المحلية لتحسين إيرادات الموازنة بصفة فعالة وعصرية.

على ضوء هذه النتائج لدينا بعض المقترحات في هذا المجال:

– ضرورة دمج التكنولوجيات الحديثة والمبتكرة، خاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، واستخدامها في دعم تسيير المالية العامة.

– زيادة الاهتمام بتحديد الأولويات، إدارة التغيير، والتعلم من التجارب الدولية الرائدة في تصميم وتنفيذ عمليات إدارة المالية العامة.

– في إطار الحوكمة الرشيدة ينبغي إشراك الأطراف الفاعلة في تسيير المالية العامة من خلال الممارسات الإدارية، القانونية والسياسية في اتباع نهج متعدد التخصصات ومتكامل لإدارة المالية العامة.

– تحفيز ريادة الأعمال وتوسيع الوعاء الضريبي، تحديث إدارة أملاك الدولة والعقارات وتجنيد الموارد البشرية كوظيفة استراتيجية لجعل الدخل العام أكثر مثانة لتعبئة الموارد المحلية.

– الالتزام بقواعد المعايير الدولية في المالية العامة بإدخال ثقافة الأداء، المسؤولية الإدارية، المساءلة ومكافحة الفساد من جهة، وإضفاء روح المناورة والاستقلالية لتسيير المالية العامة بأكثر مرونة وشفافية.

المراجع :

- *Public Finance*. (2022, 04 20). Retrieved 09 25, 2024, from eFinance Management: https://efinancemanagement.com/financial-management/public-finance
- Banque Mondiale. (s.d.). *gestion des finance publique: éffectuer un suivi des réssources pour obtenir de meilleurs résultat.*
- Bouvier, M. (1996). *les finance locale.* Paris, France: 4 eme édition L.G.D.J.
- Group AFD Expertse France. (2024, Juillet). Projet d'appui à la gestion des finances publiques et à la mobilisation des ressources domestiques en Algérie (PAGFAL). *Projet financé par l'union*

européenne et ministère de finances algérienne, 01 - 04. alger, Ministère des Finances ; Direction générale de la Numérisation, de la Digitalisation et des Systèmes d'information économiques, algérie.

- Ministère des finances. (2023, 05 04). code de déontologie des fonctionnaires et agents du Ministère des finances. *Instruction n° 02 du 04 mai 2023*, 01 - 03. alger, Ministère des finances, algérie.

- أحمد شفيق الشاذلي. (2019). *دراسلت إقتصادية: دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية*. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

- أعمر يحياوي. (2003). *مساهمة في دراسة المالية العامة* (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر.

- المديرية العامة للميزانية. (29 08, 2024). *برنامج التكوين بعنوان: تعزيز مقاربة إطار النفقات متوسط المدى CDMT*. تاريخ الاسترداد 2024 09, 28، من DGB: https://dgb.mf.gov.dz/

- أمال حاج جاب الله. (26 - 27 11, 2018). تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة المالي: دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في إطار الإصلاحات المالية والميزانية. *الملتقى الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني*، 03. الجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

- حسن خلف الله فليح. (2008). *المالية العامة* (المجلد الطبعة الأولى). إربد، الأردن: دار عالم الكتاب الحديث.

- خالد المشهداني، و نبيل إبراهيم الطائي. (2014). *مدخل الى المالية العامة*. عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

- صونيا نبيلة تاكرلي، و عبد المجيد قدي. (2018). تسيير المالية العمومية ضمن متطلبات الحوكمة المالية. *مجلو الإقتصاد والمالية*، *04*(02)، الصفحات 162 - 176.

- علي بدوي . (2011). *دراسات أقتصادية: مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة*. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

- محمد الزين باركة، و عبد الكريم مسعودي. (2016). البدائل الإقتصادية لتعبئة موارد الجماعات المحلية بالجزائر. *المجاة الجزائرية للمالية العامة*، *06*(01)، الصفحات 32 - 50.

- محمد لكحل، و حياة لكحل. (2023). مشروع رقمنة المالية العامة: نحو أنظمة معلوماتية مدمجة لإدارة الميزانية والمحاسبة (SIGB - MSB - SIGBUD) في الجزائر. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا*، *31*، الصفحات 417 - 432.

- نجوى بلعيد. (2019). تعبئة موارد الجماعات المحلية: دراسة تحليلية لإيرادات بلدية تلمسان. *المجلة الجزائرية للمالية العامة*، *09*(01)، الصفحات 30 - 42.

- هجيرة ديلمي، و حميد قرومي. (2021). تقييم أداء الإدارة المالية العامة في الجزائر. *مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي*، *15*(02)، الصفحات 120 - 130.

- وزارة المالية. (28 11, 2024). *إطلاق المرحلة الأولى من النظام المتكامل لإدارة الميزانية SIGB*. تاريخ الاسترداد 04 12, 2024، من وزارة المالية: https://www.mf.gov.dz/
- وكالة الأنباء الجزائرية. (06 11, 2024). *المالية العامة: التحول الرقمي الجاري حاليا له أهمية حاسمة في الجزائر*. تاريخ الاسترداد 28 09, 2024، من وكالة الأنباء الجزائرية (APS): https://www.aps.dz/economie